

## مقدمة في أركيولوجيا المواطنة - قراءة في المنهج الحضاري لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية -

د. سمير سليمان<sup>(١)</sup>

### مدخل:

أدرجت Marie-Claire Cécilia المتخصصة في قضايا هولندا النصّ الآتي، وذلك في دراستها عن الأقلية المسلمة في هولندا<sup>(٢)</sup>، فذكرت على لسان عالم اجتماع هولندي هو Paul Sheffer: «سنعيش متجاورين (يقصد الهولنديين غير المسلمين، والهولنديين المسلمين والمهاجرين) من غير أن نلتقي إلا بالضرورات [...] لكلّ منا مقهاه الخاص، ومدرسته الخاصة، ومثله الخاصة، وموسيقاه الخاصة، وإيمانه/دينه الخاص، ومتجره الخاص، والجزار الخاص الذي يشتري منه اللحوم، وأحياناً لكلّ منا شارعاه الخاصّ وحياه الخاصّ...»<sup>(٣)</sup>.

### أساسيات المنهج نحو المواطنة:

لا يبدو للمتأمل في تاريخ الاجتماع البشري، وفي تطوّر العلاقات بين

(١) أستاذ في الجامعة اللبنانية، ورئيس تحرير فصيلة «Le Debat» الصادرة في بيروت باللغة الفرنسية عن المركز اللبناني للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب، من لبنان.

(٢) لو أغفلنا الإشارة في هذه الشهادة إلى كونها متعلّقة بالمجتمع الهولندي، لظنّها القارئ توصيفاً لكلّ اجتماع تعدّدي في العالم الإسلامي والعربي، بل في العالم بأسره، إلا ما قلّ وندر، إذا أضحت الظاهرة عالمية.

(٣) انظر: Le Monde Diplomatique- Mars 2005

الجماعات ودخلها، أن ثمة صيغاً أو نظماً للحياة أبداعها العقل، أو أنتجتها تجارب الناس، أو عرضت لها الأديان خارطة طريق، بحيث باتت مقفلة على حقائق قاطعة ونهائية؛ ما دامت الصيرورة الإنسانية قائمة ومستمرّة في الزمان والمكان.

فكثيرة هي نظم العيش والعلاقات التي عفا عليها الزمن فانقرضت، وأكثر منها هي تلك التي ما انفكت عن التغيّر والتحوّل، وهي مرشحة للمزيد منهما. وما كان أقول تلك النظم أو تبدّلها ليحدّثنا، كما هو المشهود والمستقرأ من دروسها وعبرها، من غير كلفة باهظة في بعض مفاصل التاريخ، وقد بذلتها أمم وشعوب كثيرة، فأفضت إلى زوال بعضها نهائياً. وبين التضحيات والاعتبار بها ومنها، راكمت الإنسانية خبرات طائلة، واستنبطت العقول اجتهادات وأفكاراً وآيات، فأبطلت، وعدّلت، وأضافت، وتآزمت، وتفاعلت... إلخ، وما تزال تفعل... وستظلّ.

إنّ بين الحياة والفكر، كما هو معلوم، جدلية مقيمة... جينالوجيا (Généalogie) تغيّر الحياة والأفكار والمفاهيم والبنى العرفية أو المؤسسية، أو تطوّرها... والمواطنة فعل إبداع من تلكما الجدلية والجينالوجيا. ولا ندري أيّ النسبتين أصحّ في المواطنة: ماهيتها الفكرية والقيمية، أم وسائليتها. والنسبتان لا تخرجان عن مفاعيل سنّة التغيّر والتحوّل، فكيف لمتحوّل أو متغيّر أن يكون أنموذجاً واحداً أو أحادياً أو نهائياً؟

وقد قرأنا كثيراً عن ما أسماه محلّون ومفكّرون بـ «أزمة المواطنة» في المجتمعات «الأكثر حداثة»، وعلى غرارها تلك الأدنى حداثة منها، فردّ كثير منهم بنفي وجود «أزمة»، لكنّهم أقرّوا بوجود «مشكلات» أو «إشكاليات» هي عندهم، غير عصية على الحلّ. ولا ندري ما إذا كان كلّ من الجهتين عندما يتحدّث عن «المواطنة» يعني الشيء ذاته. ولا نحسب ذلك قائماً... غير أنّهما بأكثريةهما الساحقة، يذهبان إلى ما يشبه التطابق العجيب، إذ يقصران المواطنة بأكثريةتها الساحقة مفهوماً وحضوراً في مجالين

أساسيين: المساواة بين المواطنين في المجال السياسي والمساواة في المجال الحقوقي. وفي هذين المجالين - السياسي والحقوقي - وعليهما، تنهال النقاشات بين الممكن والمستحيل، ثمّ تحدثم في حدود كلٍّ منهما ولزوميّاته، ومدى التداخل المفترض بينهما... إلا أنّ الجميع مجمع على أنّ أحوال «المواطنة»، أينما أقيمت أو دُعي إليها، وبأنماطها وأشكالها المختلفة والنسبية، ليست في خير.. والخير المقصود هو نسبي أيضاً...، فليس بيننا من يجهل طبيعة الفروقات والصراعات وأنماطها التي لا يخلو منها اجتماع أو جماعة، بل إنّ المواطنة (أو بالأحرى: العودة إليها) قد استعيدت؛ بوصفها مبدأً؛ نظراً للفشل النسبي الحاصل في قدرة المجتمعات الغربية على دمج الجماعات المهاجرة أو صهرها اجتماعياً، وثقافياً، وسياسياً في بناها وأنسجتها. فالمواطنة قد تضمن المساواة النسبية بين المواطنين في الجانبين؛ السياسي والقانوني، لكنّها غير قادرة على تحقيق المساواة في جوانب أخرى... فثمة نوع من الهروب إلى الأمام في مسألة المواطنة، حيث إنّ المساواة السياسية والقانونية، وهي بديل الانصهار والاندماج في المجتمعات الغربية، لا تشمل بالضرورة الحقوق الأخرى للمطلوب «اندماجهم»، وأولها رفع التمييز الإثني والديني والاجتماعي عنهم، إضافة إلى التمييز السياسي.

ويقال دائماً: لا مواطنة من غير مساواة في الحقوق والواجبات، مع إقرار ظاهر أو ضمني، بأنّ المساواة متعذّرة بين غير المتساوين. ولا ندري إذا كانت هذه الإشكالية قد خطرت في وعي واضعي الشعار التاريخي للثورة الفرنسية عندما جعلوا «الحرية» واسطة عقد ثلاثية: «حرية، مساواة، أخوة»: (Liberté, égalité, fraternité).

وفي رأينا، إنّ الإشكالية القائمة في المساواة - وهي مطلب حقّ ومشروع في المبدأ - بين لا متساوين، هي على الأرجح - أساس الاختلاف والتباين في المواطنة وعليها، وذلك إضافة إلى تعذر وجود نموذج موحد للمواطنة، يصلح لسوية العيش وعلائقية البشر - كما سبق وأشرنا. وكأنّنا نحن حيال

تركيب عجيب يتضمّن الشيء ونقيضه؛ في أنّ: المساواة في اللا مساواة.  
إنّ هذه ليست خدعة لفظية، أو بصرية... بل هي ذات بعد فلسفي يكمن  
أصلاً في صلب مفهوم العلاقة بين «الذات» و«الآخر»، خصوصاً أنّ «الذات»  
مفهوم غامض وسجالي من جهة، وكذلك الحال في مفهوم «الآخر»، ولأنّ  
الفطرة الإنسانية بطبيعتها تُقدم الذات على الآخر.

ولطالما كانت علاقة الذات بالآخر محكومة بالنسبية، علماً بأنّ موقعيّة  
كلّ منهما تتبدّل بلحاظ نظرة كلّ منهما إلى «مقابله». فالغير عند «الذات»  
«آخر»، و«الذات» عند الغير «آخر» دائماً. وعلى هذا تتمايز الناس وتتفاضل.  
وتجدر الإشارة إلى أنّ اختلاف النظرة إلى الآخر منبثقتها فلسفي وفكري  
وثقافي وقيمي، وهذا ما جعلها نسبيّة. ومن هذا المنبثق يتشكّل المجال  
العلائقي السياسي، والمجال الحقوقي، والمجال الاجتماعي؛ لأنّها كافّة من  
ماهيتها. وذاك الاختلاف في النظرة إلى الآخر عندنا، إذا شئنا الغوص في  
النظر إلى أعماق صفائح تكوينه بمنهجية الأركيولوجيا المعرفية وأدواتها،  
مرده إلى مكونات رؤية الإنسان، ونظرته إلى نفسه، وإلى كلّ من - وما -  
عده، كما إلى مكونات وعيه بهم.

وهذه المكونات الماهية، سمّيناها في كتابات كثيرة سابقة لنا:  
«مشروعاً/ رؤية حضارية» تتشكّل من اعتقادات وأفكار وقيم هي قيد  
التحقّق باستمرار. وأركيولوجيا المواطنة، أو الحضر تحت طبقاتها  
وصفائحها، تظهر أنّها انبثاق من رؤية حضارية... وهنا تحضر أيضاً  
تسميات آخر ممكنة، لكنّها لمسمّى واحد.

ولأنّ لا رؤية حضارية مغلقة؛ فإنّ المواطنة بدورها ستبقى صيرورتها  
مفتوحة و«متغيّرة» ما دام مفهوم علاقتها متغيّراً بتغيّر موضوعها، وعلى  
هذا التغيّر، ومن خلال الوجهة الفلسفية والمنهجية التأسيسية الديناميكية  
التي نوهنا بها، تقوم «محاولات» التواطن بين الأفراد، أو بين الوحدات  
الاجتماعية، أو بين الجماعات بأبعادها: القومية، أو الوطنية، أو الدينية،  
أو المذهبية، أو الإنسانية... وكلّها (المحاولات) مأزومة بوجه ما. وبهذه

المعاني نفهم إشكالية أطروحة المساواة بين غير متساوين، أو بين الذات والآخر، ومن خلالها نفهم أيضاً تعدد تحقق فرضية مساواة حقيقية في المواطنة المدعو إليها، حتى في المجالين السياسي والحقوقى أحياناً، إلا بشكل نسبي، إذ إن ما يوجد في حقائق اجتماع الخلق فعلاً، هو التوازن بين أفراد أو جماعات تشكل وعيهم ونظرتهم إلى ما عداهم، وتحكمهم وتنظم اجتماعهم، وتجمعهم أو تفرقهم... مجموعة من الاعتقادات والأهداف والقيم والمعايير والمصالح المشتركة؛ ما يشكل في مجموعته «المشروع الحضاري» الذي ينتمون إليه، وينضون فيه. وفي ضوءه وبهدي منه، يصطنعون صيغ حياتهم وعيهم، وعلى ذلك نرى إلى خصوصية نماذج الاجتماع؛ نظراً إلى تعدده في الأصل، وبالتالي نفهم دلالات هذا التعدد في الوسائط السوية المفترضة لهذا الاجتماع، وفي طليعتها «مسألة المواطنة» التي انصبت فيها اهتمامات البعض إلى درجة يخيل للناظر إليها وكأنما خرجت عن كونها وسيلة عندهم؛ لتتحول إلى غاية بذاتها. فكيف لمساواة حقيقية أن تتحقق بين من ينتمون إلى اعتقادات وأفكار وقيم مختلفة أو متباينة، وبين من ينظرون إلى الوجود والعالم وصيغ الحياة وعلاقات البشر نظرات مختلفة أو متعارضة؟

إن هذه الأزمة المستحكمة القائمة في النسيج العلائقي للمجتمعات المعاصرة والحديثة، لا يمكن اختصارها بأزمة مواطنة فحسب، فالمواطنة بشروطها ولوازمها هي فرع لأصل؛ لأنها من طبيعة الديمقراطية وضرورتها. والأزمة العلائقية سابقة على المواطنة، ولعلها مستمرة بعدها - أيضاً - كما يبدو لنا. ونحن ممن يعتقدون بأنها أزمة في المشروع الحضاري المهيمن في الأزمنة المتأخرة على مساحة العمران البشري برمته، والذي تمثله وتمثله الليبرالية الديمقراطية بكل تنوعاتها وتحولاتها ومستوياتها.

لقد تضخمت حاجات ذلك العمران، واستخدمت فيها عناصر جديدة فاقت تناقضاتها وتعقيداتها ومشاكلها إلى درجة أمست معها المجتمعات

الإنسانية كافة، وبتعدّد مستويات نموّها وتطوّرها، في ميسس الحاجة إلى حلول وبدائل هي بمستوى ما استعصى من المشاكل والأزمات المتدرجة من درك إلى درك أعمق.

كانت ثمّة شبه مسلّمة قوامها: أنّ الليبرالية الديمقراطية، وبعدها تعرّضت لمحن عديدة، تمكّنت من داخلها وبأدواتها من التوصل إلى مواجهة تلك المشاكل الأزمات، ووضع الحلول الناجعة لها. إلا أنّنا - على ما يبدو - ملزمون بإجراء مراجعة نقدية لتلك «المسلّمة» التي ما عادت كذلك في أكثر من وجه من وجوهها.

في ما نرى، أنّ الليبرالية الديمقراطية بنسخها النيولبرالية المعولمة، قد ترهّلت وشاخت حتى أمست عاجزة عن تقديم تلك البدائل التي يظهر أنّها تحتاج إلى مشروع حضاري / رؤية حضارية جديدة؛ أي إلى تبدّل جذري في نظرتها إلى العالم والإنسان والقيم وعلاقات البشر، فلعلّها تستطيع بذلك ملء فراغات المساحات المأزومة في اجتماعها ومجتمعاتها، وفيها «مسألة المواطنة»، حتى «الديمقراطية» التي تكاد تشكّل محلّ شبه إجماع في سياسة الخلق، ليست منزّهة عن عيوب وثغرات كثيرة، ولا تخلو من مزالق ومثيرات للنقد والمراجعة. لكن ما يشفع لها ويغطي، أو يخفي عوراتها، يتكفّف في غياب البدائل منها أو ضعفها، أو في عدم اكتمال نضوجه.

### الدستور الإيراني في المشروع الحضاري الإسلامي؛

بهدي دلالات المقدمات المنهجية السالفة، قد يُشكّل البعض بحقّ على هذا العنوان الذي كان ينبغي له أن تكون فيه ثنائية الدستور والمشروع معكوسة؛ أي: التعبير بـ «المشروع الحضاري الإسلامي (الإلهي) في الدستور الإيراني»، إلا أنّنا قصدنا تقديم الدستور الإيراني على المشروع، بالرغم من أنّ المشروع هو الأصل؛ بهدف تضمين العنوان حقيقة «الحلوتية» الكاملة للدستور في المشروع الإسلامي / الإلهي.

منذ الحرف الأوّل يخطّ الدستور، وهو رأس القوانين، في مطلع مقدّمته

منهجه بالآية الكريمة: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾<sup>(١)</sup>.

وفي ذلك يتأسس الدستور الإيراني على «الأصول الفكرية الإسلامية، والنظرة الإسلامية إلى العالم، وهو يسعى إلى بناء مجتمعه النموذجي (مجتمع الأسرة) معتمداً المعايير الإسلامية... وعلى هذا الأساس، فإن رسالة الدستور هي خلق الأرضيات العقدية للنهضة، وإيجاد الظروف المناسبة لتربية الإنسان على القيم الإسلامية العالمية الرفيعة؛ انطلاقاً من المستوى المحلي، وصولاً إلى المجتمع الدولي»<sup>(٢)</sup>. وبذلك يكون الدستور «وسيلة لتثبيت أركان الحكومة الإسلامية، وعرضاً لنظام حكم جديد»<sup>(٣)</sup>، وبناءً لسلطة لا تقوم على الطبقية وسلطة الفرد أو المجموعة، وإنما تمثل مجموع الأهداف السياسية لشعب متحد في عقيدته وتفكيره، ينظم نفسه من خلال حراكه الفكري والعقدي في سبيل الوصول إلى الله ونيل رضوانه<sup>(٤)</sup>، وما إقامة الحكومة الإسلامية؛ تبعاً لهذا الدستور، إلا لهداية الإنسان للسير نحو النظام الإلهي، وإقامة الأخلاق والقيم الإلهية<sup>(٥)</sup>.

وليس المشروع الإلهي في الدستور الإيراني أحد مصادر التشريع، كما درجت العادة في مدونات دساتير بعض الدول العربية والإسلامية، وإنما هو المصدر التأسيسي الوحيد من غير موارد أو مناورة، وبما يتجاوز حتى «مشروع الدستور الإسلامي» النموذجي الذي وضعه عام ١٩٧٨م كل من الأزهر الشريف ومجمع البحوث الإسلامية؛ ليكون «تحت طلب أي دولة

(١) الحديد: ٢٥.

(٢) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إعداد المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في دمشق، ١٩٨٥م، ص ٢٨.

(٣) م.ن.

(٤) م.ن.

(٥) م.ن، ص ٢٩.

تريد الأخذ بالشريعة الإسلامية منهاجاً لحياتها»<sup>(١)</sup>، حيث يقوم الدستور الإيراني النظام السياسي للجمهورية الإسلامية؛ تبعاً لنصّ المادة الثانية منه، على: الإيمان بالله الأحد، وتفردّه بالحكمة والتشريع، ولزوم التسليم لأمره، والإيمان بالوحي، وبدل الله في التكوين والتشريع، وبالإمامة، وبكرامة الإنسان وقيّمته الرفيعة وحرّيته ومسؤوليته أمام الله، كما يقوم هذا النظام على إقامة القسط والعدل والاستقلال والتلاحم الوطني<sup>(٢)</sup>.

فعندما يتأسس الدستور الإيراني على هذه المبادئ، وينبثق من ذلك المصدر الإلهي ومن تلك النظرة القرآنية إلى العالم وإلى صيغ الحياة وتكوين السلطة بتنوّعاتها، ويضبط إيقاع توازنها بهدي المعايير المتحدّرة من الشريعة والمحكومة بأهدافها والملتزمة بقيمها؛ فإنّه حينها ينطلق المشروع الحضاري الإلهي المتنزّل بالوحي، ويعبّر عن مقاصده، ويقون إدارة الحياة، وينظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وشؤون الدولة، فيمأسسها جميعاً، ويجعلها نافذة في كلّ قانون، وفي كلّ قرار يمكن أن يصدر عن أيّ سلطة فيها، على أن تدار شؤون البلاد؛ بالاعتماد على رأي الأمة الذي يتجلّى بانتخاب الولي الفقيه العادل وسائر أعضاء مجالس الشورى ونظائرها<sup>(٣)</sup>.

### المواطنة في الدستور الإيراني؛

المعروف أنّ «إعداد أيّ دستور جديد أو متجدّد لدولة من الدول، لا بدّ لمعدّيه ومدوّنيه من الاطلاع على دساتير الدول الأخرى ذات التجربة الدستورية العريقة ممّن سبقت في هذا المجال واختبرت دساتيرها؛ في ما أصابت فيه، وما لم تصب.

وإنّ الاستفادة من التجارب الدستورية أو نقلها، بيّن في العديد من

(١) انظر: نصّ مشروع الدستور هذا في مدوّنات الأزهر الشريف.

(٢) دستور الجمهورية، م.س، المادة الثانية.

(٣) م.ن، المواد، ٥، ٦.



الدساتير الخاصة بالدول التي تلت نشأة خبرتها الدستورية والسياسية الحديثة، المرحلة الكولونيالية الكلاسيكية؛ لأنّ مسألة المواطنة أو المواطنة لم تكن لعقود خلت مطروحة بصفقتها قضية ملحة كما هي اليوم، فلا يبدو مستغرباً غيابها مصطلحاً ومفهوماً بدلالاته المتداولة حالياً، عن معظم الدساتير في الأزمنة المعاصرة والحديثة.

وإذا كان مصطلح المواطنة غير وارد في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ مقدّمة ومواد وبنوداً، فإنّ الباحث فيه ليعثر على مصطلحات وعبارات موازية أو رديفة، لكنّها لا تتضمّن بدقّة معاني المواطنة التي كنّا أشرنا إليها سابقاً.

ومن هذه المصطلحات والعبارات: «التلاحم الوطني» (المادة الثانية)؛ ونصّ البند ١٥ من المادة الثالثة: «ضمان وحقوق للجميع؛ نساءً ورجالاً، وإيجاد الضمانات القضائية العادلة لهم، ومساواتهم أمام القانون»؛ ونصّ البند ٨ من المادة الثالثة أيضاً: «إسهام عامّة الناس في تقرير مصيرهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي»... وهذا النوع من المصطلحات والعبارات يكاد لا يخلو منه دستور دولة من الدول الوازنة في العالم.

لكنّ الدستور الإيراني لا يقف عند هذه الحدود الدستورية التقليدية، وإنّما يجعل التزامه بالمبادئ وبالشرعية الإسلامية يتجاوز المفاهيم والأسس التي قامت عليها أو انبثقت منها الدساتير الأخرى؛ ليتبنّى مفهوم «الأخوة الإسلامية»، عندما يعتبر أنّ جمهورية إيران الإسلامية تقوم على خمسة عشر أصلاً: نصّ الأصل الخامس منها هو: توسيع «الأخوة الإسلامية» وتحكيمها؛ بصفقتها أرفع عُرى الوثيقة العلائقية ودرجاتها بين الناس. ففكرة المواطنة في أرقى معانيها تنظر إلى البشر باعتبارهم أفراداً أو نظراء يتمتّعون، كلّ بمفرده، بحقوق وواجبات موصوفة ومحدّدة، بينما يسمو الدستور الإيراني بهم؛ ليجعلهم أخوة، لا تربطهم رابطة الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية فحسب، وإنّما تقوم في ما بينهم أيضاً أخوة في الحقوق والشرعية، وتكافليّة تكاملية يتخذ فيها معنى العلاقة

الجمعيّة بعداً لا يرد في دستور أمة أخرى - على ما نعرف - وهي استقامة وسوية العلاقة بين الإنسان والآخر؛ ما يمنح الدولة والسلطة كليهما معنى «حميمياً» جديداً وعلاقة مختلفة بمواطنيتها/ الأخوة، فتكونان بهذا الاعتبار: دولة الأخوة الإنسانية وسلطة الأخوة الإنسانية، فتغدو كل واحدة منهما عندئذ جزءاً من الناس لا جزءاً منفصلاً عنهم، وملكاً لهم لا ملكاً عليهم، وتكون قوانين الأخوة هي التي يحتكمون إليها، لا قوانين التواطن وحدها. وفي هذه الحال لا تكون السلطة حقاً إلهياً مقدساً، وإنما إدارة للحياة، وترية للإنسان، ومراقبته، ومُحاسبته من قبل الناس، في علاقة مسؤولية متبادلة، فتتحول الأخوة بذلك إلى رافعة للوحدة الوطنية السياسية والاجتماعية والحقوقية، لا ميزة فيها لأحد على أحد، مهما يكن دينه، أو مذهبه، أو عرقه، أو لونه.

وصحيح أنّ «الأخوة» هي ثالثة ثلاثية شعار فرنسا الوطني: «حرية، مساواة، أخوة»، وأنّ اللفظة وردت للمرة الأولى في المدونات التأسيسية لمواد دستور الدولة الفرنسية عام ١٨٤٨ م، كما وردت أيضاً في نصّ المادة الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ م، ولعلّها وردت -أيضاً- في نصوص دساتير دول أخرى مقتبسة أو متأثرة بالدستور الفرنسي...، لكنّ الميزة البيئية في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنّه قد قرن في السياق نفسه لفظة «الأخوة» بصفتها الإسلامية: «الإخوة الإسلامية»، تأكيداً منه وتنبهاً إلى أنّ «الأخوة العلمانية» هي أخوة قانونية وسياسية، أمّا «الأخوة الإسلامية» فتتخذ بعداً دينياً وإيديولوجياً مبدئياً يصلها بالمشيئة والأمر الإلهيين، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾<sup>(١)</sup>، وفي قوله تعالى -أيضاً-: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، فالإصلاح بهذا المعنى قضية أخوية، وكأنّما المراد به الإصلاح الحاصل

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) الحجرات: ١٠.

ضمن الأسرة الواحدة والعائلة الواحدة، وكأنما الوطن أسرة واحدة وعائلة واحدة. وليس صدفة أن يؤكد رسول الحق والعدل ﷺ في آخر لقاء جامع له بالناس في خطبة الوداع على هذه الأخوة القرآنية، مكرراً عبارة الوحي ذاتها: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، كما لا يُعتبر ورود لفظة «الأخوة» ومفهومها في الأدبيات الدينية المسيحية بكثرة، إلا مصداقاً آخرأ على مرجعيتها الربانية والرسالية، وهي في كل حال الأخوة الإسلامية نفسها. فتمت وحدة تصوّر وتصديق بين ديارتين في هذا الجانب إلى درجة التطابق.

ولعلّ أعظم تجليات هذه الأخوة هي في ما نصّت عليه المادة الثامنة من الدستور الإيراني: في جمهورية إيران الإسلامية، تعتبر الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مسؤولية جماعية ومتبادلة بين الناس... وتحمّلها الحكومة الإسلامية بالنسبة إلى الناس، والناس بالنسبة للحكومة، على أن يعيّن القانون شروط ذلك وحدوده وكيفية، ثمّ ليتبع هذا النصّ بمنبثقه القرآني، قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>(١)</sup>. وهكذا تتخذ «الأخوة» قيمة مضافة؛ إذ يصبح الأخوة المؤمنون والأخوات المؤمنات بعضهم أولياء بعض، فهم ذوو كينونة واحدة، يتولّى بعضهم أمر بعض ويدبّره، بحيث يتقاربون إلى درجة ارتفاع كلّ حائل بينهم، ويصبح كلّ مواطن مسؤولاً عن أخيه المواطن الآخر، وأميناً عليه؛ ينصره، ويعينه، ويعصمه في دمه وعقله ونفسه وعرضه وأرضه وماله، ويدعن بقيم أخوته الإنسانية.

ولا يكفي في هذا الدستور أن تكون الغايات مشروعة، بل يجب أن تكون الوسائل مطابقة لأحكام الشريعة؛ بحيث تتضبط السلطات والقوانين والمؤسسات كافة بضوابط العدل التي يتضمّنها الدين، وتترسّخ فيها مبادئه وقيمه، بحيث لا تُطاع سلطة، ولا يُطاع مخلوق في معصية الخالق قط.

(١) التوبة: ٧١.

لكنّ المشكلة أو المشكلات، كما العبر، تبقى دائماً في تسييل النصوص الدستورية وإبداع مصاديقها ونماذجها... وتلك حال كلّ الدساتير التي يضعها البشر.

### خاتمة:

إنّ هذه المبادئ والقيم السامية تشكّل دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، القائم على الأخوة والتوحي والتكامل. ولكن ماذا في المقابل، ونحن نردّد بأنّ العالم كله اليوم أمسى قرية كونية؟ ألسنا قبالة أمم وشعوب جرى تأصيل ثقافة التمييز والعنصرية في وعيها وفي لا وعيها. وقد ضربتها آفة التفوق، وعشعت فيها عقْد الاستعلاء والغلبة، واستحكم فيها تمييط الآخر والخوف المرضي منه، أو الجهل به؟ وبالتالي فكيف لهؤلاء أن يدعوا لقيم المواطنة ومبادئها، على صعوبة أو تعذر إقامتها وفق مساواة حقيقية بين مواطنيهم المختلفين عن نسختهم هم، وكيف لوحدة اجتماعهم ولوحدتهم الوطنية أن تستقيم؟

إنّ توسّل المواطنة بذاتها حلاًّ للأمراض العلائقية الاجتماعية والثقافية والسياسية المزمّنة كلّها، هو من باب معالجة نتائج المرض، لا أسبابه.

ما أحوجنا إلى موهبة الفهم الكليّ لظواهر المعيش المتحرّك بين الناس، لا الفهم الجزئيّ أو المأخوذ بردّات الفعل.

ففي العالم، تحتاج الجماعات إلى مشروع حضاري إنساني متكامل مختلف ومغاير للمشروع الحضاري المتغلب؛ لإعادة تشكيل سوي لوعيها لذاتها، وعلائقية اجتماعها وتنوّعه، ولمغازي العمران البشري والوجود والعالم ومعانيها؛ وذلك ليتأسّس بهديه عقد اجتماع تعدّدي جديد، في ضوء مبادئ ذلك المشروع المتكامل ومبادئه وقيمه. حتى إذا ما تحقّق ذلك فإننا نكاد نوّكد أنّ المواطنة عندئذ ستتخذ وجهة مختلفة عن المتداول اليوم؛ لتصبح أحد المعابر الناجعة إلى تكامل الاجتماع الإنساني.